قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

والتى تتيح بمقتضاهما اليابان قرضاً

لتنفيذ مشروع مزرعة الرياح بالزعفرانة

والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاهما اليابان قرضاً تصل قيمته إلى ثلاثة عشر بليوناً وأربعمائة وسبعة وتسعين مليون ين لتنفيذ مشروع مزرعة الرياح بالزعفرانة والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ٩ فبراير سنة ٢٠٠٤م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٥ صفر سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ٥ أبريل سنة ٢٠٠٤م) .

صاحبة السعادة

السيدة / يوريكو كاواجوتشى

وزيرة خارجية اليابان

القاهرة فى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - سيقدم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى ثلاثة عشر بليونًا وأربعمائة وسبعة وتسعين مليون ين (١٣,٤٩٧,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») إلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة (والمشار إليها فيما بعد بـ «المقترض» ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع مزرعة الرياح بالزعفرانة (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والبنك ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد ثلاثين عامًا بعد فترة سماح عشر (١٠) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة خمسة وسبعين من مائة فى المائة (٠,٧٥٪) سنويًا .

(جـ) ستكون فترة السحب ثمانى (٨) سنوات ، وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١ - ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى ناجمة عن ذلك .

٤ - (١) سوف يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ومقاولين ، و/أو استشاريين من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات و/أو الخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى و/أو خدمات موردة من تلك الدول .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٥ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالبنك ، والتى تتضمن ضمن غيرها إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، فسوف تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٧ - سوف يمنح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) .

٨ - (١) سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البنك من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية و/أو فيما يتعلق بالقرض والفائدة الناجمة عنه .

(٢) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن أية ضرائب - عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات والواجبة الدفع بواسطة المقاولين و/أو الاستشاريين المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية ، والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة - بما فى ذلك الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية و/أو الخدمات الموردة للمشروع فى التعامل المباشر بين المقاولين الرئيسيين / الاستشاريين والجهة المصرية المنفذة، يتم دفعها بواسطة المقترض .

٩ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن :

(أ) يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ، و

(ب) تتم صيانة واستخدام التسهيلات المنشأة طبقًا للقرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى هذا التفاهم .

١٠ - سوف تمد حكومة جمهورية مصر العربية عند الطلب حكومة اليابان والبنك بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

١١ - سوف تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم السابق .

وإنه لسيشرفنى أيضًا أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيدًا للتفاهم السابق سالفة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إنهاء الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى . »

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المفهوم الوارد فى مذكرة سعادتكم وأوافق على أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إنهاء الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

فايزة أبو النجا

محضر المناقشات

ارتباطاً بالمذكرات المتبادلة المؤرخة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣ (المشار إليها فيما بعد بـ «المذكرات المتبادلة») بشأن القرض اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ «القرض») ، يرغب ممثلو الوفد اليابانى والوفد المصرى فى تسجيل ما يلى :

١ - فيما يتعلق بالقرض ، فإن ممثل الوفد اليابانى ذكر أن أية متطلبات مالية للمشروع تتجاوز مبلغ القرض طبقاً لاتفاق القرض المذكور فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) من المذكرات المتبادلة ، فسوف يتم تدبيرها فى حينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية لضمان سلاسة تنفيذ المشروع .

٢ - فيما يتعلق بالفقرة (٩) من المذكرات المتبادلة :

(أ) اتفق ممثلو الوفدين اليابانى والمصرى على المشاركة فى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع تلقى أى عرض ، هدية أو نقود ، رعاية أو منفعة والتى قد تفسر على أنها ممارسة للفساد من اعتبارها كحافز أو مكافأة لمنح العقود المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة ؛ و

(ب) ذكر ممثل الوفد اليابانى أن حكومة جمهورية مصر العربية سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لتمكين وتسهيل المراجعة السابقة واللاحقة للتوريد التى سينفذها مراجعون مستقلون يحددهم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») وعلى نفقته الخاصة ، وذلك لضمان عدالة وتنافسية عملية التوريد ، فى حالة إذا ما رأى البنك ضرورة لتلك المراجعة .

٣ - ذكر ممثل الوفد المصرى بأن الجانب المصرى ليس لديه اعتراض على النصوص المذكورة أعلاه من قبل الوفد اليابانى .

وزيرة الدولة للشئون الخارجية
جمهورية مصر العربية
فايزة ابو النجا

وزيرة خارجية اليابان
يوريكو كاواجوتشى

المذكرة الشفهية

تهدى وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية تحياتها إلى سفارة اليابان وتتشرف بأن تفيد بتسلمها للمذكرة الشفهية الأخيرة رقم ١٨٧ المؤرخة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣

كما تتشرف الوزارة أيضاً بأن تخبر السفارة بأن الاقتراح الموضح فى المذكرة الشفهية المذكورة يعد مقبولاً لحكومة جمهورية مصر العربية .

وزيرة الدولة للشئون الخارجية
جمهورية مصر العربية
فايزة ابو النجا

صاحبة السعادة

السيدة / فايزة ابو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣

« أتشرف بأن أعرّز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - سيقدم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى ثلاثة عشر بليونًا وأربعمائة وسبعة وتسعون مليون بن (١٣,٤٩٧,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») إلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة (والمشار إليها فيما بعد بـ «المقترض» ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع مزرعة الرياح بالزعفرانة (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والبنك ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد ثلاثون عامًا بعد فترة سماح عشر (١٠) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة خمسة وسبعون من مائة فى المائة (٠,٧٥٪) سنويًا ، و

(جـ) ستكون فترة السحب ثمانى (٨) سنوات ، وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١ - ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى ناجمة عن ذلك .

٤ - (١) سوف يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ومقاولين ، و/أو استشاريين من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات و/أو الخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات انتجت فى و/أو خدمات موردة من تلك الدول .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٥ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالبنك ، والتى تتضمن ضمن غيرها إجراءات المنافسة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، فسوف تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٧ - سوف يمنح الرعاية اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) .

٨ - (١) سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البنك من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية و/أو فيما يتعلق بالقرض والفائدة الناجمة عنه .

(٢) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن أية ضرائب - عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات والواجبة الدفع بواسطة المقاولين و/أو الاستشاريين المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية ، والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة - بما فى ذلك الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية و/أو الخدمات الموردة للمشروع فى التعامل المباشر بين المقاولين الرئيسيين / الاستشاريين والجهة المصرية المنفذة، يتم دفعها بواسطة المقترض .

٩ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن :

(أ) يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ، و

(ب) تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة طبقًا للقرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى هذا التفاهم .

١٠ - سوف تمد حكومة جمهورية مصر العربية عند الطلب حكومة اليابان والبنك بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

١١ - سوف تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم السابق .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم السابق نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزيرة خارجية اليابان ،

يوريكو كاواجوتشى

محضر المناقشات

ارتباطاً بالمذكرات المتبادلة المؤرخة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣ (المشار إليها فيما بعد بـ «المذكرات المتبادلة») بشأن القرض اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ «القرض») ، يرغب ممثلى الوفد اليابانى والوفد المصرى فى تسجيل ما يلى :

١ - فيما يتعلق بالقرض ، فإن ممثل الوفد اليابانى ذكر أن أية متطلبات مالية للمشروع تتجاوز مبلغ القرض طبقاً لاتفاق القرض المذكور فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) من المذكرات المتبادلة ، فسوف يتم تدبيرها فى حينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية لضمان سلاسة تنفيذ المشروع .

٢ - فيما يتعلق بالفقرة (٩) من المذكرات المتبادلة :

(أ) اتفق ممثلى الوفدين اليابانى والمصرى على المشاركة فى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع تلقى أى عرض ، هدية أو نقود ، رعاية أو منفعة والتى قد تفسر على أنها ممارسة للفساد من اعتبارها كحافز أو مكافأة لمنح العقود المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة ؛ و

(ب) ذكر ممثل الوفد اليابانى أن حكومة جمهورية مصر العربية سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لتمكين وتسهيل المراجعة السابقة واللاحقة للتوريد التى سينفذها مراجعون مستقلون يحددهم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») وعلى نفقته الخاصة ، وذلك لضمان عدالة وتنافسية عملية التوريد ، فى حالة إذا ما رأى البنك ضرورة لتلك المراجعة .

٣ - ذكر ممثل الوفد المصرى بأن الجانب المصرى ليس لديه اعتراض على النصوص المذكورة أعلاه من قبل الوفد اليابانى .

وزيرة خارجية اليابان
يوريكو كاواجوتشى

وزيرة الدولة للشئون الخارجية
جمهورية مصر العربية
فايزة ابو النجا

٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣

المذكرة الشفهية

تهدى السفارة اليابانية تحياتها لوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية ، وتتشرف بأن تشير إلى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة المؤرخة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية .

كما تتشرف السفارة أيضاً بأن تقترح أن تطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل فى الفقرة الفرعية المذكورة أعلاه من المذكرات المتبادلة المذكورة سوف تكون جميع الدول والمناطق .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان
لدى جمهورية مصر العربية
كازويوشى اورابى